

Distr.
GENERAL

A/49/215
E/1994/99
5 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤

البند ١٠ من جدول الأعمال

المنظمات غير الحكومية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

البند ١٢ من القائمة الأولية*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني باستعراض

ترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١٤ - ١	أولا - تنظيم الدورة
٢	١	ألف - افتتاح الدورة ومدتها
٢	٤ - ٢	باء - جدول الأعمال وتنظيم العمل
٣	٦ - ٥	جيم - اعتماد مشروع تقرير الفريق العامل عن أعمال دورته التنظيمية
٣	٧	دال - الوثائق
٥	١٤ - ٨	هاء - الاشتراك
٧	٢١ - ١٥	ثانيا - اعتماد المنظمات غير الحكومية للمشاركة في أعمال الفريق العامل
٧	١٩ - ١٥	ألف - مقدمة
٧	٢١ - ٢٠	باء - موجز المناقشة العامة
٨	١٠٧ - ٢٢	ثالثا - استعراض عام لترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية
٨	٤٩ - ٢٢	ألف - مقدمة
١١	١٠٧ - ٥٠	باء - موجز المناقشة العامة
٢١	١٠٨	رابعا - اعتماد تقرير الفريق العامل عن دورته الأولى
٢٢		<u>المرفق:</u> موجز من إعداد الرئيس

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١ - عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني باستعراض ترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية دورته الأولى في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٠/١٩٩٣ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣. وعقد الفريق العامل ست جلسات.

باء - جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، نظر الفريق العامل في جدول أعماله المؤقت الوارد في الوثيقة E/AC.70/1994/2 الذي كان قد وافق عليه الفريق في دورته التنظيمية وفيما يلي نص جدول الأعمال:

١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٢ - اعتماد المنظمات غير الحكومية للمشاركة في أعمال الفريق العامل.

٣ - استعراض عام لترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية.

٤ - دراسة سبل ووسائل الترتيبات العملية لعمل اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية ووحدة المنظمات غير الحكومية بالأمانة العامة.

٥ - اعتماد تقرير الفريق العامل عن أعمال دورته الأولى.

٣ - وقبل إقرار جدول الأعمال المؤقت، اقترح الرئيس في بيانه الاستهلالي أن يركز الفريق العامل في دورته الأولى على البند ٣ من جدول الأعمال المعنون "استعراض عام لترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية". ويتألف برنامج عمل الدورة الأولى من عدة جلسات تدرس لأجراء مناقشة عامة ومناقشات مواضيعية بشأن المسائل التالية:

(أ) المسائل الناشئة عن الخبرة المكتسبة في تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٩٦

(د - ٤٤)، المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٨؛

(ب) استعراض فئات مركز المنظمات غير الحكومية؛

(ج) ترتيبات التشاور والاعتماد لدى مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية؛

(د) الخبرة المستفادة من لجنة التنمية المستدامة؛

(هـ) المشاكل والعقبات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في ظل الترتيبات الحالية.

وسيقوم الرئيس بإعداد موجز عن المناقشة العامة والمناقشات المواضيعية ليكون جزءاً من تقرير الفريق العامل عن دورته الأولى. وسيركز الفريق العامل في دورته المقبلة على البند ٤ من جدول الأعمال المعنون "دراسة سبل ووسائل تحسين الترتيبات العملية لعمل اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية ووحدة المنظمات غير الحكومية بالأمانة العامة".

٤ - وفي الجلسة ذاتها، أقر الفريق العامل جدول الأعمال المؤقت ووافق على تنظيم عمل الدورة بالصيغة التي قدمها رئيس الفريق.

جيم - اعتماد مشروع تقرير الفريق العامل عن أعمال دورته التنظيمية

٥ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، كان معروضا على الفريق العامل، للنظر، مشروع التقرير الذي أعده عن أعمال دورته التنظيمية. ويرد التقرير في الوثيقة E/AC.70/1994/3.

٦ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمد الفريق العامل مشروع التقرير.

دال - الوثائق

٧ - كان معروضا على الفريق العامل الوثائق التالية:

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "العمل مع المنظمات غير الحكومية: الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية والحكومات على مستوى القواعد الشعبية والمستوى الوطني، وتعليقات لجنة التنسيق الإدارية عليها (A/49/122-E/1994/44 و Add.1)؛

(ب) جدول الأعمال المؤقت المشروع (E/AC.70/1994/2)؛

(ج) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني باستعراض ترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية عن أعمال دورته التنظيمية (E/AC.70/1994/3)؛

(د) تقرير الأمين العام عن اعتماد المنظمات غير الحكومية للمشاركة في أعمال الفريق العامل (E/AC.70/1994/4)؛

(هـ) تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية (E/AC.70/1994/5 و Add.1)؛

(و) بيان مقدم من الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الأولى (E/AC.70/1994/NGO/1)؛

(ز) بيان مقدم من الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الأولى (E/AC.70/1994/NGO/2)؛

(ح) بيان مقدم من المجلس الدولي للمرأة اليهودية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الثانية (E/AC.70/1994/NGO/3)؛

(ط) بيان مقدم من غرفة التجارة الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الأولى (E/AC.70/1994/NGO/4)؛

(ي) بيان مقدم من الاتحاد الدولي لرابطات المسنين، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الأولى (E/AC.70/1994/NGO/5)؛

(ك) بيان مقدم من "الخدمة الاجتماعية الدولية" لرابطات الأمم المتحدة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الأولى، بالنيابة عن مؤتمر المنظمات غير الحكومية (E/AC.70/1994/NGO/6)؛

(ل) بيان مقدم من منظمة العمل والمساعدة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الثانية، (E/AC.70/1994/NGO/7)؛

(م) بيان مقدم من جمعية الشابات المسيحية العالمية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الثانية، (E/AC.70/1994/NGO/8)؛

(ن) بيان مقدم من المجلس الدولي للمرأة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الأولى، (E/AC.70/1994/NGO/9)؛

(س) بيان مقدم من الرابطة الدولية لأخوات المحبة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الأولى، (E/AC.70/1994/NGO/10)؛

(ع) بيان مقدم من الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الأولى، (E/AC.70/1994/NGO/11).

هاء - الاشتراك

٨ - حضر ممثلون عن الدول التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أسبانيا، استراليا، اسرائيل، اكوادور، ألمانيا، ايرلندا، ايطاليا، باراغواي، باكستان، بلجيكا، بنما، بوركينا فاسو، بوليفيا، بيرو، تركيا، ترينيداد وتوباغو، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، الدانمرك، زامبيا، سري لانكا، السنغال، السودان، السويد، شيلي، الصين، العراق، عمان، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قبرص، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، ليتوانيا، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، وايرلندا الشمالية، موريتانيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

٩ - وحضر ممثلون عن مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة التالية: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكتب نيويورك التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، مكتب نيويورك التابع لمركز حقوق الإنسان.

١٠ - وحضر ممثل عن الوكالة المتخصصة التالية: منظمة العمل الدولية.

١١ - وشاركت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: رابطة المتقاعدين الأمريكية، منظمة العفو الدولية، الطائفة البهائية الدولية، مركز الاهتمام، مجلس التنسيق للمنظمات اليهودية، لجنة الاصدقاء العالمية للتشاور، الشبكة الدولية لحقوق الإنسان، الوكالة الدولية للتصنيع الريفي، الرابطة الدولية للجهود التطوعية، الرابطة الدولية للموانئ والمرافئ، غرفة التجارة الدولية، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، المجلس الدولي للمرأة اليهودية، الاتحاد الدولي للمنتجين

الزراعيين، الاتحاد الدولي لرابطات المسنين، الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، الاتحاد الدولي لمراكز تنمية المستوطنات والأحياء، حركة التصالح الدولية، المنظمة القضائية الدولية، الرابطة الدولية لحقوق الإنسان، الحركة الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع، الحركة الدولية لتأخي الأعراق والشعوب، الخدمة الاجتماعية الدولية، الاتحاد الدولي للمنظمات الأسرية، الاتحاد البرلماني الدولي، وكالة أنباء العالم الثالث "انتربريس"، الرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادئ، لجنة المحامين المناصرة لحقوق الإنسان، الاتحاد اللوثيري العالمي، رابطة العالم الإسلامي، الرابطة النسائية لمنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، منظمة الاتصالات السكانية الدولية، منظمة الروتاري الدولية، الخدمة والسلام والعدالة في أمريكا اللاتينية، جمعية التنمية الدولية، الرابطة الدولية لأخوات المحبة، المنظمة النسائية للبيئة والتنمية، المؤتمر العالمي المعني بالدين والسلم، حركة الفيدراليين العالمية، الاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة، الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثولوكية، الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء، جمعية الشابات المسيحية العالمية، منظمة زونتا الدولية.

١٢ - وشاركت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى الوكالات المتخصصة: الجمعية الدولية للأرصاء الجوية الاحيائية، الاتحاد الدولي لمكافحة الأمراض الجنسية وداء اللوليبات.

١٣ - وشاركت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية المسجلة في قائمة لجنة التنمية المستدامة: مؤسسة الحفظ الاسترالية، مركز تطوير القانون الدولي، لجنة الأمم المتحدة لتنسيق الاتصالات، الجمعية النيجيرية للريفات، جمعية كوستو، منظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث، منظمة الفرنسيسكيين الدولية، معهد التداؤب الدولي، الرابطة اليابانية لمصائد الأسماك، حركة البلدان الافريقية، رابطة الأمم المتحدة في أمريكا، الرابطة العالمية للزراعة المستدامة.

١٤ - وشاركت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية المعتمدة للمشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة و/أو عملياتها التحضيرية: محفل النسور، المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية، المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي، المنظمة العالمية لطائفة السبخ.

ثانيا - اعتماد المنظمات غير الحكومية للمشاركة في
أعمال الفريق العامل

ألف - مقدمة

١٥ - في الجلستين الأولى والرابعة، المعقودتين في ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، نظر الفريق العامل في البند ٢ من جدول الأعمال المعنون "اعتماد المنظمات غير الحكومية للمشاركة في أعمال الفريق العامل".

١٦ - وبغية تيسير نظر الفريق العامل في هذا البند، كان معروضا عليه تقرير الأمين العام عن اعتماد المنظمات غير الحكومية للمشاركة في أعمال الفريق العامل (E/AC.70/1994/4)، وترد في مرفق التقرير قائمة بالمنظمات غير الحكومية التي لا تقع في إطار أي فئة من الفئات المدرجة في الفقرة ٢ من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٠/١٩٩٣ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣.

١٧ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أدلى ببيانات ممثلو كل من كوبا، وكوستاريكا والهند وإيرلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

١٨ - وفي الجلسة ذاتها، وافق الفريق العامل على قائمة المنظمات الواردة في مرفق الوثيقة E/AC.70/1994/4.

١٩ - وفي الجلسة ٤، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أدلى ممثل الهند ببيان.

باء - موجز المناقشة العامة

٢٠ - أعرب أحد الوفود عن تحفظاته الشديدة بشأن مشاركة المنظمة العالمية لطائفة السيخ في الفريق العامل وذكر أن المنظمات التي تمارس الإرهاب لتقويض سيادة الدول وسلامتها الإقليمية إنما تنتهك بشكل سافر ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا وتنتهك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٩٦ (د-٤٤). وقال الوفد إن من رأيه أنه كان من الأولى تمكين الفريق العامل من النظر في وثائق تفويض المنظمات غير الحكومية التي اعتمدت لديه مؤخرا ليتبين ما إن كان أي منها قد وردت بشأنه معلومات سلبية، مع اعتماد القرار ١٢٩٦ (د-٤٤) مرجعا ثابتا. وقال نفس الوفد إن مشاركة منظمات غير حكومية تتنافى أهدافها مع مبادئ الميثاق ومقاصده، أمر من شأنه أن يحد من مصداقية مجموعة المنظمات غير الحكومية ككل وأن يثير تخوفات لدى الدول الأعضاء.

٢١ - وأعرب عدد من الوفود عن وجهة نظر مفادها أنه ليس ثمة ما يقتضي من الفريق العامل اتخاذ مقرر بشأن اعتماد المنظمات غير الحكومية التي تنطبق عليها أحكام الفقرة ٢ من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٣/٨٠.

ثالثا - استعراض عام لترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية

ألف - مقدمة

٢٢ - في الجلسات ١ إلى ٥، المعقودة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، نظر الفريق العامل في البند ٣ من جدول أعماله. وكان معروضا عليه الوثيقتان التاليتان:

(أ) تقرير الأمين العام الذي يتضمن استعراضا عاما لترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية (E/AC.70/1994/5)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن مشاركة المنظمات غير الحكومية في لجنة حقوق الإنسان، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وهيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات (E/AC.70/1994/5/Add.1).

٢٣ - وفي الجلسة ١، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، استمع الفريق العامل إلى بيان استهلالي أدلى به مدير شعبة تنسيق السياسات وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو اليونان (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، والنمسا، وكوبا، وشيلي.

٢٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ببيان.

٢٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الأولى: منظمة الروتاري الدولية، وجمعية التنمية الدولية.

٢٧ - وفي الجلسة ٢، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والسويد.

- ٢٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان.
- ٢٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان ممثل مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ٣٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الأولى: الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، والرابطة الدولية لأخوات المحبة.
- ٣١ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الثانية: الاتحاد الدولي لمراكز تنمية المستوطنات والأحياء، والخدمة والسلام والعدالة في أمريكا اللاتينية، ورابطة المتقاعدين الأمريكية.
- ٣٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية المعتمدة لدى لجنة التنمية المستدامة: حركة البلدان الافريقية، ومعهد التداؤب الدولي.
- ٣٣ - وفي الجلسة ٣، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أدلى ببيانات ممثلو كوستاريكا، وبيرو، واليابان، والصين، والهند، والفلبين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وماليزيا.
- ٣٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان ممثل كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.
- ٣٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الطائفة البهائية الدولية، ومنظمة العفو الدولية (الفئة الثانية)؛ والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية (مدرجة في القائمة).
- ٣٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل لجنة تنسيق الاتصالات بالأمم المتحدة، وهي منظمة غير حكومية معتمدة لدى لجنة التنمية المستدامة.
- ٣٧ - وفي الجلسة ٤، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أدلى ممثلا استراليا والاتحاد الروسي ببيانين.
- ٣٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل كل من مركز حقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: رابطة العالم الإسلامي (الفئة الأولى)، والحركة الاتحادية العالمية، ومجلس التنسيق للمنظمات اليهودية (الفئة الثانية).

٤٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان ممثل المؤسسة الاسترالية للحفظ، وهي منظمة غير حكومية معتمدة لدى لجنة التنمية المستدامة.

٤١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية، وهو منظمة غير حكومية معتمدة للمشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة و/أو عملياتها التحضيرية.

٤٢ - ثم بدأ الفريق العامل مناقشة القضايا المواضيعية المدرجة في إطار هذا البند، واستمع إلى بيانات أدلى بها ممثلو أيرلندا وكوبا وكندا وإكوادور.

٤٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الاتحاد العالمي للمحاربين القداماء (الفئة الأولى)، والحركة الاتحادية العالمية (الفئة الثانية).

٤٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان مدير شعبة تنسيق السياسات وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٤٥ - وفي الجلسة ٥، المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، واصل الفريق العامل مناقشة القضايا المواضيعية المدرجة في إطار هذا البند، واستمع إلى بيانات أدلى بها ممثلو الصين والفلبين وكندا واليونان (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، والسويد ومصر وكوبا والهند والمكسيك وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإكوادور وهنغاريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٤٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان مدير شعبة تنسيق السياسات وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: منظمة زونتا الدولية، وجمعية التنمية الدولية (الفئة الأولى)، والاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية (مدرجة في القائمة).

٤٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو لجنة تنسيق الاتصالات بالأمم المتحدة، ومعهد التداؤب الدولي، والمؤسسة الاسترالية للحفظ، ورابطة المرأة الريفية في نيجيريا، وحركة البلدان الافريقية، وهي منظمات غير حكومية معتمدة لدى لجنة التنمية المستدامة.

باء - موجز المناقشة العامة

٥٠ - في البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية، السيد جامشيد ك. أ. ماركير (باكستان)، قال إن المهمة المنوطة بالفريق العامل تتسم بأهمية حاسمة إذ أن مساهمة المنظمات غير الحكومية من شأنها أن تعزز من فعالية الأمم المتحدة في وقت تبحث فيه المنظمة لنفسها عن دور أكثر تركيزا في مجالي التنمية والسلم. وستكون مهمة الفريق العامل تقنية في المقام الأول، وستركز على القضية الموضوعية المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة، بغرض كفالة وجود ترتيبات أكثر مرونة في هذا الصدد. وأكد أهمية ما تقدمه المنظمات غير الحكومية من مساهمات في أعمال الأمم المتحدة، ولا سيما منذ أن عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٥١ - واقترح أن يركز الفريق العامل في دورته الأولى على البند ٣، وأن يستعرض ترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية، مع إيلاء الاهتمام بوجه خاص للمسائل التالية:

(أ) المسائل الناشئة عن الخبرة المكتسبة في مجال تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٦٩ (د - ٤٤)؛

(ب) استعراض فئات المراكز؛

(ج) ترتيبات التشاور والاعتماد لدى المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة؛

(د) الخبرة المستفادة من لجنة التنمية المستدامة؛

(هـ) المشاكل والاختناقات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في ظل الترتيبات الحالية.

٥٢ - وقال إن الفريق العامل سيعقد دورة ثانية في أوائل عام ١٩٩٥ لمناقشة البند ٤، وسيقوم آنذاك بوضع مشروع اتفاق تفاوضي بشأن مستقبل آليات وترتيبات التشاور.

٥٣ - وقام مدير شعبة تنسيق السياسات وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بعرض تقرير الأمين العام (E/AC.70/1994/5 و Add.1). وقال إن التقرير مقدم استجابة لما طلبه الفريق العامل في دورته التنظيمية من معلومات عن مختلف جوانب العلاقة الاستشارية بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقد قرر الأمين العام أن يقدم تقريراً واحداً شاملاً يكون وصفياً وتحليلياً في الوقت ذاته. ولذلك فإن التقرير يحدد الإطار السياقي للنمو الهائل للمجتمع المدني، وما لهذا النمو من آثار بالنسبة للدول الأعضاء والأمم المتحدة. وسعى التقرير أيضاً إلى تحديد القضايا التي قد يرغب الفريق العامل في النظر فيها في سياق أعماله. ويهدف الفصل الأول إلى تقديم خلفية عن سياق الموضوع. وتقدم الفصول الثاني إلى الرابع معلومات محددة عن مختلف القضايا. ويعرض الفصل السادس بعض التوصيات والاقتراحات بشأن المسائل التي قد يود الفريق العامل مناقشتها. وأخيراً، توفر المرفقات الثاني إلى الخامس معلومات إضافية زيادة على تلك التي طلبها الفريق العامل.

٥٤ - وقال مدير الشعبة إنه يرى أن بعض المسائل الأساسية التي يركز عليها الاستعراض هي: (أ) هل يبرر تطور المجتمع المدني إجراء تغيير أساسي في تصميم العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني؛ (ب) إجراء تقييم لمدى قيام المنظمات غير الحكومية التي لها علاقة حالياً بالأمم المتحدة بتمثيل المجتمع المدني تمثيلاً صادقاً؛ (ج) هل ينبغي أن يكون لجميع المنظمات غير الحكومية نفس الحقوق والامتيازات بصرف النظر عن حجم الجمهور الذي تخاطبه؛ (د) كيف يمكن كفالة الصفة التمثيلية للمنظمات غير الحكومية من حيث الشمال/الجنوب. وقال إن بحث هذه المسائل من شأنه أن يساعد في تحديد ما إذا كان المجلس في حاجة إلى إجراء تعديلات على ترتيبات التشاور الحالية مع المنظمات غير الحكومية.

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٩٦ (د - ٤٤)

٥٥ - لاحظ الكثيرون من ممثلي الدول الأعضاء أن استعراض ترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية كان ضرورياً وجرى في الموعد المناسب، خاصة بالنظر إلى التطورات الأخيرة، وذلك للتعبير عن الاحتياجات والحقائق الراهنة. وكان من رأي بعضهم أن قرار المجلس ١٢٩٦ (د - ٤٤) يلزم استكمالاً لتمكين عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة مع القيام في نفس الوقت بتصفية معقولة بينها لاستبعاد المنظمات التي تتعارض أهدافها مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

٥٦ - وأكد أحد الوفود على ضرورة أن تلتزم المنظمات غير الحكومية المرشحة لنيل المركز الاستشاري التزاماً صارماً بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وألا يسمح بأي شكل من الأشكال للمنظمات التي تمارس

الإرهاب لتقويض استقرار الحكومات الشرعية بالانضمام إلى منظومة الأمم المتحدة. واقترح أن يتم النظر في مجموعة حقوق ومسؤوليات المنظمات غير الحكومية ومدونة لقواعد سلوكها.

٥٧ - ولاحظ عدد من ممثلي الدول الأعضاء أنه بينما ينبغي الإبقاء على كامل قرار المجلس ١٢٩٦ (د-٤٤)، يتعين ألا يدخر أي جهد لتأمين تنفيذ أحكامه بشكل أسرع وأكثر شفافية ومرونة وشمولا. وقال أحد الوفود إن كل استكمال ضروري لقرار المجلس ١٢٩٦ (د-٤٤) يمكن تحقيقه بواسطة بروتوكول إضافي أو بإصدار إضافة إلى القرار.

٥٨ - وارتأت بعض الوفود أن تفسر قرار المجلس ١٢٩٦ (د-٤٤)، فيما يتعلق بضمان وتعليق وسحب المركز الاستشاري، يقع في دائرة اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، التي تقدم إلى المجلس توصيات بشأن هذه المسائل.

٥٩ - وقال أحد الوفود إن قرار المجلس ١٢٩٦ (د-٤٤) ينبغي أن يشير بوضوح إلى أن المجلس هو السلطة المختصة المسؤولة في النهاية عن المقررات المتعلقة بمنح أو تعليق أو سحب المركز الاستشاري.

٦٠ - وأشار أحد الوفود إلى ضرورة الإبقاء على الفصل الواضح بين المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري والمنظمات المنتسبة لإدارة الإعلام في الأمم المتحدة.

٦١ - ولاحظت منظمات غير حكومية كثيرة ذات مركز استشاري أن قرار المجلس ١٢٩٦ (د - ٤٤) لا يزال يشكل الأساس السليم لترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية. بيد أنه إذا ما نقح، فلا ينبغي أن يؤدي ذلك إلى تقليص حقوق المشاركة الحالية للمنظمات غير الحكومية المتمتعة بمركز استشاري. ومع ذلك، رأى البعض أنه قد يكون هناك مسوغ للتغييرات من أجل ضمان اشتراك المنظمات غير الحكومية الوطنية في أعمال الأمم المتحدة على الصعد الوطنية، والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، رغبت بعض المنظمات غير الحكومية في الإبقاء على الحكم الذي ينص على عدم منح مركز مستقل للمنظمات الفرعية الوطنية التابعة للمنظمات غير الحكومية الدولية ذات المركز الاستشاري.

٦٢ - وأكدت منظمات غير حكومية أخرى على أن الاستعراض الراهن ينبغي أن يسفر عن تعزيز العلاقة الاستشارية ولا ينبغي أن يحد من حقوق المشاركة الحالية.

٦٣ - وفي هذا الصدد، لاحظ بعض المنظمات غير الحكومية أن القواعد الجديدة، الموضوعة من أجل لجنة التنمية المستدامة، قد قلصت إلى حد كبير حقوق المشاركة للمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتعميم البيانات الخطية كوثائق رسمية، فضلا عن إمكانية تقديم المساهمات الشفوية. وأعرب عن القلق إزاء الممارسة الأخيرة المتمثلة في مطالبة المنظمات غير الحكومية بتشكيل "تحالفات" و "دوائر مناصرة"

والتكلم من خلال ناطق باسمها. وسيؤدي توافق الآراء القسري هذا إلى تقويض تنوع الآراء. واقتُرح القيام بإعادة إقرار حقوق المشاركة، التي أذن بها قرار المجلس ١٢٩٦ (د - ٤٤)، بشكل تام. وأشارت منظمات غير حكومية أخرى إلى أنها وإن كانت تؤيد إعادة جميع الحقوق المذكورة في قرار المجلس ١٢٩٦ (د-٤٤)، فإنها تدعم أيضا ما وضعته لجنة التنمية المستدامة من ممارسات واجراءات تجديدية ترمي إلى تحقيق الانتقال الفعلي من المشاركة في المؤتمرات إلى الإنفاذ الكامل لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١.

٦٤ - وأحاط الفريق العامل علما بالمقرر الذي اتخذته لجنة التنمية المستدامة بشأن المجموعات الرئيسية ودعا البعض صراحة إلى التعجيل بتنفيذه.

٦٥ - وطُرحت كذلك تعليقات ومقترحات لإدخال تعديلات على فقرات محددة من قرار المجلس ١٢٩٦ (د-٤٤).

الأخذ باللامركزية على الصعيدين الإقليمي والوطني
وتوسيع نطاق تمثيل المنظمات غير الحكومية
من البلدان النامية

٦٦ - أكد عدد من ممثلي الدول الأعضاء على الحاجة إلى تحقيق مشاركة أوسع وأكثر تنوعا للمنظمات غير الحكومية من البلدان النامية، في العلاقة الاستشارية. وفي هذا الصدد، اقترحت عدة دول أعضاء إنشاء صندوق يهدف إلى المساعدة في إشراك منظمات غير حكومية من البلدان النامية في اجتماعات الأمم المتحدة، وخاصة في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها التحضيرية. وأعرب آخرون عن شكهم فيما يتعلق بإنشاء صندوق استئماني وان وافقوا على ضرورة تيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية.

٦٧ - واعترضت عدة وفود على إنشاء صندوق استئماني يمول من مساهمات مالية إلزامية تقدمها المنظمات غير الحكومية. واقترح أحد الوفود أن يتم الاضطلاع بدراسة تتناول سبل التمويل الأخرى التي من شأنها أن تؤمن وتضمن مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة على أساس التوزيع الجغرافي العادل.

٦٨ - وشددت عدة وفود على أهمية اتخاذ تدابير ملموسة لتشجيع منظمات البلدان النامية غير الحكومية على المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة.

٦٩ - واقترح بعض الوفود أنه لكي يزداد تمثيل المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية، مراعاة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، ينبغي أن تقوم اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، لدى نظرها في طلبات الحصول على المركز الاستشاري، بمنح أولوية للطلبات الصادرة عن منظمات غير حكومية في بلدان نامية.

٧٠ - وقال أحد الوفود أنه وإن كان يقر بضرورة أن تدرج في التقرير البيانات التي أدلت بها عدة وفود بشأن التوزيع الجغرافي العادل، فإنه يلاحظ أن هذا المبدأ لم يرد في ميثاق الأمم المتحدة.

٧١ - واقترح أحد الوفود اتخاذ تدابير لضمان المشاركة بنسبة مئوية معينة من المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية في مؤتمرات الأمم المتحدة. بيد أن عدة وفود أعربت عن معارضتها لفكرة تخصيص حصص لتمثيل للمنظمات غير الحكومية.

٧٢ - وأشارت بعض الوفود إلى أهمية أن تشارك منظمات غير حكومية تمثل السكان الأصليين.

٧٣ - واقترح أحد الوفود أن تدرج في قرار المجلس ١٢٩٦ (د-٤٤) إشارة إلى المنظمات غير الحكومية التي تمثل السكان الأصليين.

٧٤ - وأكدت منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري على ضرورة تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على الصعيد الإقليمي. وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع وتسهل مشاركة المنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية في اجتماعات اللجان الإقليمية، فضلا عن الاجتماعات التحضيرية الإقليمية لمؤتمرات الأمم المتحدة.

٧٥ - ودعت منظمة غير حكومية إلى إنشاء "شبكات وطنية جامعة" على الصعيدين الإقليمي والوطني، تشمل ممثلين من القطاعات الفقيرة أو المحرومة أو المهمشة، وخاصة من البلدان النامية. وينبغي لهذه "الشبكات الجامعة" أن تكون مؤهلة للحصول على المركز الاستشاري.

٧٦ - وأكدت منظمات غير حكومية أخرى أيضا على ضرورة توسيع نطاق تمثيل المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية، على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية وعلى صعيد القواعد الشعبية الفرعية الوطنية.

٧٧ - وأشار أيضا إلى الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الجنسين.

٧٨ - وأكدت مكاتب وبرامج الأمم المتحدة، وهي تصف تجاربها مع المنظمات غير الحكومية، على أهمية المنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية، ولا سيما دورها في مرحلة تنفيذ السياسات. وأعربت عن أملها

في أن يؤدي الاستعراض الراهن إلى التوسع في ترتيبات التشاور والأخذ باللامركزية على الصعيدين الإقليمي والوطني.

فئات تصنيف المركز

٧٩ - رأت عدة دول أعضاء أنه ينبغي الاحتفاظ بالفئات الحالية للمركز الاستشاري. واقترح إمكانية إضافة فئات جديدة مثل "مركز المؤتمر" أو "مركز اللجنة".

٨٠ - وأشار إلى ضرورة أن تضم إلى العملية الاستشارية المؤسسات الأكاديمية ومجموعات الأعمال التجارية، والصناعية والعلمية.

٨١ - واقترح أحد الوفود أن تتم عملية الاستعراض اهتداءً بالمبادئ التالية: (أ) التنوع يقتضي المرونة، (ب) التخصص لا يعاقب عليه، (ج) مناقشة مفهوم الفئات بمعزل عن حقوق المشاركة، (د) توسيع مفهوم المنظمات غير الحكومية بحيث يشمل المجموعات الرئيسية، على نحو ما تم تحديده في جدول أعمال القرن ٢١، المنظمات الأكاديمية والبحثية. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح الوفد سيناريو لاعتماد هذه المبادئ يقوم على تنقيح النظام "الهرمي" الحالي لتصنيف المنظمات غير الحكومية، وربما الاستعاضة عنه بنظام قائم على أساس مهام ومجالات تخصص المنظمات غير الحكومية. ويمكن تنظيم هذا النظام وفقا لمجموعتين رئيسيتين: المجموعة "المتخصصة" التي ستقسم بدورها إلى '١' منظمات أكاديمية/بحثية؛ '٢' مجموعات رئيسية على النحو المحدد في جدول أعمال القرن ٢١؛ '٣' مجموعات متخصصة، ومجموعات "عامة"، تقسم مرة أخرى إلى "مجموعات الدعوة والإعلام" و "الاتحادات الدولية".

٨٢ - وأشارت أغلبية المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري إلى وجوب الإبقاء على نظام التصنيف الحالي وذلك للتعرف على أوجه التباين القائمة في مستويات الدوائر المناصرة ونطاق الأنشطة. أما إذا فضّل الأخذ بنظام "وظيفي" للفئات، فينبغي بذل الجهد اللازم للتوصل إلى طريقة إدراج منظمات "الخدمة". وعلاوة على ذلك، فقد يكون النظام "الوظيفي" صعبا في تنفيذه بالنظر إلى طبيعة معظم أنشطة المنظمات غير الحكومية التي تتسم بتعدد الاختصاصات.

٨٣ - واقترحت إحدى المنظمات غير الحكومية أن يوسع نطاق أهلية الحصول على المركز الاستشاري ليشمل "المؤسسات المنشأة على الصعيد الوطني أو الإقليمي وتتمتع مع ذلك بولاية دولية أو عبر وطنية وتعمل جزئيا بتمويل حكومي ولكنها تتمتع بطابع مستقل وبتوجه غير حكومي"، وذلك على أساس أن تقدم أية مؤسسة من هذا النوع، عندما تقدم طلبا للحصول على المركز الاستشاري، برهانا جليا لا لبس فيه يثبت استقلالها عن التأثير الحكومي.

توسيع المركز الاستشاري خارج نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨٤ - اقترح كثير من ممثلي الدول الأعضاء بأن توسع ترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية الى خارج نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات التابعة له كيما تشمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية وهيئاتها الفرعية. واقترح العديد من الوفود بأن يدخل في عداد ذلك مجلس الأمن وسائر الهيئات التي تعالج مسائل السلم والأمن ونزع السلاح. واقترح أحد الوفود بأن تدخل في عدادها كذلك مؤسسات "بريتون وودز". إلا أن أحد الوفود لاحظ بأن توسيع علاقة التشاور خارج نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا تدخل ضمن ولاية الفريق العامل. وقدمت اقتراحات لادخال تعديلات على فقرات محددة من قرار المجلس ١٢٩٦ (د-٤٤).

٨٥ - ودعت منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري إلى دراسة امكانية توسيع نطاق علاقة التشاور لتشمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية وهيئات الأمم المتحدة التي لا علاقة لها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واقترحت بأن يسمح أيضا للمنظمات غير الحكومية بالاشتراك في الأفرقة العاملة وأفرقة الصياغة.

٨٦ - وأيدت منظمات غير حكومية أخرى توسيع ترتيبات التشاور لتشمل، بوجه خاص، الجمعية العامة ولجانها الرئيسية ومؤسسات "بريتون وودز".

اشتراك المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة

٨٧ - أكد العديد من الدول الأعضاء على ضرورة اعتماد قواعد متسقة لاشتراك المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة، مع مراعاة الشفافية والتنوع والمرونة.

٨٨ - واقترح أحد الوفود أن يتم في المستقبل اتباع النموذج الذي جرى اعتماده للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لتحديد مشاركة المنظمات غير الحكومية.

٨٩ - وقال وفد آخر إن مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات ينبغي أن تتقرر على أساس كل حالة على حدة، وإنه من الأساسي الحصول على إذن من الدولة المعنية يفيد "عدم الاعتراض".

٩٠ - وشدد العديد من المتكلمين على أهمية إدراج المنظمات غير الحكومية ضمن الوفود الوطنية وأعربوا عن أملهم في أن يتم اتباع تلك الممارسة على نطاق واسع.

٩١ - كما أكدت منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري على ضرورة اعتماد نظام داخلي موحد لاشتراك المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة، يتيح امكانية اشتراك المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري بالإضافة إلى سائر المنظمات غير الحكومية التي ثبتت ملائمتها وشرعيتها بموجب إجراءات نظامية وواضحة ومتسقة.

تدابير عملية

اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

٩٢ - اقترح العديد من الدول الأعضاء بأن تجتمع اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية على نحو أكثر تواتراً، ربما على أساس سنوي عوضاً عن الاجتماع مرة كل سنتين؛ وأن تكون مفتوحة لمشاركة أكبر من قبل الأعضاء في الأمم المتحدة وأن تشرك المنظمات غير الحكومية على نحو أوثق في عملها. من ذلك مثلاً أن تعقد اللجنة حواراً منتظماً مع المنظمات غير الحكومية. واقترح بأن تمنح اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية ولاية أوسع للنظر في المسائل ذات الصلة بالمنظمات غير الحكومية وتيسير العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. واقترح أيضاً بأن توسع عضوية اللجنة كيما تعكس زيادة العضوية في الأمم المتحدة وتسمح كذلك بإنشاء فريق عامل داخل اللجنة لتسهيل تقييم طلبات الحصول على المركز الاستشاري أو إعادة التصنيف. ووردت إشارة إلى ضرورة إعادة دراسة أحكام قرار المجلس ١٢٩٦ (د-٤٤) بشأن تقديم المنظمات غير الحكومية تقارير كل أربع سنوات. وينبغي اتخاذ إجراءات للاسراع في عملية طلب الحصول على المركز الاستشاري وضمان قدر أكبر من الشفافية في منح المركز الاستشاري.

٩٣ - كما اقترحت منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري وغيرها من المنظمات غير الحكومية بأن تجتمع اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية على نحو أكثر تواتراً من أجل تسريع عملية طلب الحصول على المركز الاستشاري وإعادة التصنيف. ووردت إشارة إلى ضرورة استعراض الإجراءات المتعلقة بالنظر في التقارير التي تقدم مرة كل أربع سنوات.

٩٤ - واقترحت إحدى المنظمات غير الحكومية بأن تتكون اللجنة من خبراء مستقلين وذلك من أجل ضمان أقصى قدر من الاستقلالية وعدم التسييس لدى فحص طلبات الحصول على المركز الاستشاري.

٩٥ - واقترحت إحدى الدول الأعضاء إنشاء لجنة واثائق تفويض للتحقق من واثائق تفويض ممثلي المنظمات غير الحكومية، بغية تحقيق تمثيل ومصادقية أفضل للمنظمات غير الحكومية. وأعترضت عدة دول أعضاء على اتخاذ إجراء من هذا النوع لأن ذلك من شأنه إضافة شريحة بيروقراطية أخرى تزيد من تعقيد وإضعاف المنظمات غير الحكومية.

٩٦ - وقال أحد الوفود إنه إذا ما انشئت لجنة وثائق التفويض تلك، فسيتعين أن تشارك الدول الأعضاء فيها على أساس التوزيع الجغرافي العادل.

دعم الأمانة العامة ووحدة المنظمات غير الحكومية

٩٧ - قالت دول أعضاء عديدة إنه ينبغي توفير دعم مناسب من قبل الأمانة العامة من أجل كفالة تهيئة علاقة مثمرة بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، طالبت هذه الدول بتعزيز وحدة المنظمات غير الحكومية، التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، في ضوء اطراد حجم العمل من جراء تزايد عدد المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري. وأكدت أيضا ضرورة الاضطلاع بالتنسيق فيما بين مختلف وحدات الأمانة التي تتناول مسائل المنظمات غير الحكومية.

٩٨ - كما طالبت منظمات غير حكومية عديدة ذات مركز استشاري بتعزيز وحدة المنظمات غير الحكومية. واقترح أن يعاد النظر في الترتيبات الإدارية والتنظيمية المتعلقة بدعم المنظمات غير الحكومية. واقترح أيضا أن يكون دعم الأمانة العامة في يد وحدة مركزية داخل الأمانة، من قبيل مكتب الأمين العام، من أجل تشجيع المشاورات الجارية مع كامل مجموعة المنظمات غير الحكومية، الى جانب تحقيق التماسك فيما يتصل بمعاملة هذه المنظمات على صعيد الأمانة العامة بأسرها.

٩٩ - وفي هذا المضمار، طالب عديد من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري بالاضطلاع بالتنسيق اللازم فيما بين مكاتب وبرامج الأمانة العامة التي تتناول مسائل المنظمات غير الحكومية.

١٠٠ - وأوضح ممثل الأمانة العامة أن معظم العمل المتصل بالمنظمات غير الحكومية يجري الاضطلاع به في سياق مساهمتها الموضوعية في مختلف أجزاء الأمم المتحدة على يد الوحدات الفنية ذات الصلة. ولقد تم مؤخرا تعزيز وحدة المنظمات غير الحكومية من خلال إعادة توزيع داخلية، وذلك من منطلق الاستجابة لمشاعر القلق التي أعرب عنها من جانب اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتعزيز هذه الوحدة أكثر من ذلك من شأنه أن يتطلب موارد اضافية.

١٠١ - وفي هذا الصدد، لاحظت دولة عضو أن عملية تعزيز وحدة المنظمات غير الحكومية وعملية تعزيز المكاتب الفنية التي تتعامل مع هذه المنظمات لا تستبعد كل منهما الأخرى، فهما عمليتان متكاملتان حيث أن الوحدة كانت أول نقطة لدخول الأمم المتحدة بالنسبة للكثير من المنظمات غير الحكومية، وتعزيز هذه الوحدة من شأنه أن يساعد في فتح أبواب المكاتب الفنية المناسبة أمام هذه المنظمات. وقالت دولة عضو أخرى إن الوحدة تعمل كأمانة فنية للجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، وأنها بحاجة الى دعم كاف اذا كان هناك اتجاه نحو إعادة تنشيطها. وطلبت دولة عضو زيادة المعلومات وتحسين الشفافية فيما يتعلق بحسابات وولاية وميزانية وحدة المنظمات غير الحكومية التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية

المستدامة، وكذلك زيادة المعلومات بشأن علاقة الوحدة مع دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية، وميزانيتها وإجراءاتها المحاسبية.

١٠٢ - واقترحت دولة عضو النظر في إمكانية ترشيد تلك الوحدات التي تتعامل داخل الأمانة العامة مباشرة مع المنظمات غير الحكومية، ولا سيما وحدة المنظمات غير الحكومية، وترشيد مختلف المهام التي تضطلع بها دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية.

١٠٣ - ولاحظت المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى لجنة التنمية المستدامة أن تعزيز الترتيبات العملية المتعلقة بالمشاورات مع المنظمات غير الحكومية قد يكون في نفس مستوى أهمية القيام باستعراض المبادئ المتصلة بهذه الترتيبات. فالمبادئ من شأنها أن تظل دون نتيجة مثمرة إذا لم تكن هناك أحكام عملية مناسبة لتنفيذها. ومن ثم، فإنه ينبغي أن يضطلع بدراسة دقيقة لمدى كفاية الموارد المتوفرة لدى الأمانة العامة الى جانب مستوى التنسيق بين مكاتب وبرامج الأمم المتحدة التي تتعامل مع المنظمات غير الحكومية.

١٠٤ - وفي هذا الصدد، اقترح أن يولى النظر للمقترحات المتعلقة بدمج الخدمات المقدمة الى المنظمات غير الحكومية وجعلها في يد وكيل للأمين العام يكون معنيا بالعلاقات مع المنظمات غير الحكومية.

تحسين قنوات الاتصال والاعلام داخل الأمم المتحدة

١٠٥ - شددت الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات غير الحكومية ومكاتب وبرامج الأمم المتحدة، على ضرورة القيام على نحو كامل بالاستفادة من سبل الاتصالات الالكترونية من أجل تزويد المنظمات غير الحكومية بشكل كامل ومناسب التوقيت بالمعلومات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة، وذلك على نحو متسق يمكن الاعتماد عليه. وكان ثمة تأكيد لضرورة الاضطلاع بتوزيع وثائق الأمم المتحدة بكافة اللغات المناسبة. وأشارت منظمات غير حكومية عديدة الى المصاعب العملية التي يواجهها ممثلو المنظمات غير الحكومية فيما يتصل بإمكانية الوصول لاجتماعات الأمم المتحدة والمشاركة فيها، وطالبت باتخاذ التدابير اللازمة لتذليل هذه المصاعب.

١٠٦ - وشددت المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري على ضرورة تيسير استفادة المنظمات غير الحكومية من مرافق الأمم المتحدة، بما في ذلك الوصول الى الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، والحصول على الوثائق وإخطارات الاجتماعات في الوقت المناسب.

١٠٧ - وطالبت بنقل مركز الموارد داخل مبنى الأمانة العامة، بالإضافة الى إعادة بعض التيسيرات العملية، من قبيل إمكانية دعوة الضيوف، والاستفادة من الطابق الثاني وقاعة الجمعية العامة، والحق في استخدام مكتبة الأمم المتحدة استخداما كاملا، واتخاذ تدابير مناسبة فيما يتصل بتوزيع المقاعد. وكان ثمة تشديد

على أن الشواغل المشروعة المتعلقة بالأمن في المقر لا يجوز لها أن تؤدي إلى إعاقة مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأمم المتحدة.

رابعاً - اعتماد تقرير الفريق العامل عن دورته الأولى

١٠٨ - اعتمد الفريق في جلسته السادسة المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ مشروع التقرير بصيغته المنقحة شفويًا (E/AC.70/1994/L.2 و Add.1).

مرفق

موجز من إعداد الرئيس

١ - كانت مناقشتنا ثرية وشملت مسائل عديدة، حيث تناولت عمليا جميع جوانب العلاقة القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ولقد رحب أعضاء الفريق العامل ومجتمع المنظمات غير الحكومية بالتقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام. وكان التقرير محل ثناء لما تضمنه من معلومات وتحليل للتطور التاريخي للعلاقة الاستشارية التي تناولها، وكذلك للإطار السياقي الذي قدمه بتحديد دور الجهات غير الحكومية في المجتمع الحديث واقتراح مجموعة من المسائل والقضايا لينظر فيها الفريق العامل.

٢ - ولا شك في أن أعضاء الفريق العامل وكذلك أعضاء مجتمع المنظمات غير الحكومية سيواصلون دراسة التقرير بعناية حتى يتسنى لهم أن يعالجوا في دورتنا القادمة بعض القضايا الأساسية التي أثارها التقرير. ولكن التأخير الذي طرأ على موعد اصدار التقرير والتغييرات التي أدخلت على مواعيد اجتماعات الفريق العامل قد حال للأسف دون اشتراك جميع المنظمات غير الحكومية في مداولاتنا. وهذا أمر مؤسف للغاية. لذلك، فمن الأهمية بمكان أن يتم توزيع تقرير الدورة الحالية للفريق العامل الى جانب تقرير الأمين العام، على نطاق واسع ليتسنى بذلك لجميع المعنيين أن يضعوا هذين التقريرين في الاعتبار على نحو كامل لدى التحضير لدورتنا القادمة.

٣ - واعتقد أن أعضاء الفريق العامل يحدوهم احساس مشترك بالنسبة لأهمية هذا الاستعراض وحسن توقيته من نواح عدة. ذلك أنه لم ينقض ربع قرن فحسب منذ أن اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ١٢٩٦ (د-٤٤) المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٦٨، بل ان الأمم المتحدة نفسها ستبلغ قريبا عامها الخمسين. ولقد تغير العالم من حولنا تغيرا ملحوظا خلال هذه الفترة، شأنه شأن المنظمة العالمية. ومن جهة أخرى، فإن المنظمات غير الحكومية لم يتزايد عددها بسرعة فحسب، بل وأصبحت كذلك تضطلع بدور حيوي في النهوض بالمجتمع المدني. فهذه المنظمات هي الآن حلقة وصل نابضة في نسيج المجتمعات البشرية، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو المستوى العالمي. ويجب علينا ادراك هذه الحقيقة الهامة والاستجابة لها.

٤ - وخلال المناقشة العامة والمناقشات الموضوعية التي تلتها، طرحت الوفود وممثلو المنظمات غير الحكومية عددا كبيرا من الأفكار والمقترحات والاقتراحات الجديدة التي سندرجها في تقريرنا وسنوليها عنايتنا فيما سنقوم به من أعمال في المستقبل. إلا أن هذا الموجز لا يسعى الى تغطيتها جميعا. ولقد كان قصدي من تلخيص مناقشاتنا تسهيل أعمال الفريق في المستقبل بأن سعت الى إبراز العناصر العريضة التي يبدو أن هناك اتفاقا عاما قد بدأ يرسم بشأنها، فضلا عن المسائل التي أبدت بشأنها وجهات نظر متنوعة. وأمل أن يساعد ذلك أعضاء الفريق العامل في تحديد وجهة أعمالنا في المستقبل.

السياق

٥ - اتفقت الآراء على نطاق واسع على ضرورة بناء علاقات وطيدة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بالنظر إلى ما تضطلع به الجهات غير الحكومية من دور متزايد الأهمية في المجتمعات الحديثة. وينبغي ألا تقف الغاية عند نشر المعلومات والتماس المشورة التخصصية من المنظمات غير الحكومية، بل أن تتمثل أساساً في زيادة مساهماتها في أعمال الأمم المتحدة بغية تعزيز مثل ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

أثر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٩٦ (د - ٤٤)

٦ - اتفقت الآراء أثناء المناقشات على أن قرار المجلس ١٢٩٦ (د - ٤٤) كان على مر السنوات بمثابة إطار صالح ومفيد للعلاقات الاستشارية القائمة بين المجلس والمنظمات غير الحكومية، بيد أنه كان هناك كذلك إحساس لا يقل عن ذلك شيوعاً بأن ذلك القرار لا يزال رغم ما يتسم به من شمول من الناحية التقنية محل تفاسير متعارضة. وأنه ينبغي إدخال تعديلات على ذلك الإطار واستكماله بحيث يواكب التغيرات التي جددت في العالم عموماً، فضلاً عن تلك التي جددت في الأمم المتحدة، ولا سيما خلال العقد الماضي، وبجعله أكثر "إرضاءً للمنظمات غير الحكومية".

نطاق القرار

٧ - على الرغم من أنه سلم عموماً بأن نطاق قرار المجلس ١٢٩٦ (د - ٤٤) لم يشمل أية هيئة غير المجلس وأجهزته الفرعية، وأن هذا الجانب ينبغي معالجته، لم تتفق الآراء على نحو كامل بشأن مدى إمكانية توسيع نطاقه. فلقد اقترح، من جهة، توسيعه بما يكفي لشمول هيئات أخرى غير المجلس الاقتصادي والاجتماعي تكون معنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وكذلك شمول الهيئات المعنية بالسلم والأمن ونزع السلاح والمسائل المالية والانسانية ومسائل حقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، أعرب عن وجهة نظر مفادها أن النطاق ينبغي تحديده بناءً على المادة ٧١ من الميثاق. واقترح أن يقدم المجلس إلى الجمعية العامة توصيات مناسبة لإشراك المنظمات غير الحكومية في أعمالها وفي لجانها الأساسية وهيئاتها الفرعية.

٨ - ومن منظور آخر، جرى التسليم، على نطاق واسع، بالحاجة إلى شمول التنوع المؤسسي والثقافي والموضوعي والوظيفي الكامل الذي يميز المنظمات غير الحكومية. وسيتعين كذلك مراعاة مساهمات المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية المحددة في جدول أعمال القرن ٢١. ولهذا الغرض، ينبغي وضع تعاريف مناسبة وطرائق ابتكارية (جلسات استماع وأفرقة خبراء مثلاً).

التوازن

٩ - كان هناك تسليم عام بضرورة تحقيق قدر أكبر من التوازن في علاقات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وذلك فيما بين '١' المستويات العالمي والإقليمي والوطني؛ '٢' المنظمات غير الحكومية

الوطنية والدولية؛ '٣' المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية وغيرها من مناطق العالم؛ '٤' المشورة في مجال السياسة العامة وتنفيذ البرامج؛ '٥' المشاركة في المرحلة التحضيرية لمؤتمرات الأمم المتحدة وفي المؤتمرات نفسها ومرحلة تنفيذها. وينبغي أن تراعى في الأعمال المقبلة للفريق العامل مختلف المقترحات التي أبديت لتحقيق تلك الأهداف.

مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة

١٠ - جرى التأكيد على ضرورة وضع قواعد واجراءات متسقة وموحدة تنظم مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة. بيد أنه ينبغي لتلك القواعد أن تراعي الحاجة الى المرونة والتنوع. وقد اعتبر النموذج المتبع في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بأنه "أفضل ممارسة" حتى الآن.

اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

١١ - لئن جرى التسليم عموماً بأن اللجنة تعمل كآلية قيمة لتنظيم العلاقات الاستشارية، كان هناك احساس بأن أداءها يمكن تحسينه عن طريق مضاعفة تواتر اجتماعاتها وترشيد وتبسيط اجراءات النظر في طلبات مشاركة المنظمات غير الحكومية وفي التقارير التي تقدم كل أربع سنوات. واقترح كذلك تحسين التفاعل بين أعمال اللجنة والأعمال الفنية لغيرها من الهيئات الحكومية الدولية، وذلك عن طريق توسيع الولاية المنوطة بها وزيادة عدد أعضائها.

تصنيف المنظمات غير الحكومية

١٢ - ارتئي عموماً أن الفئات الحالية تشكل أساساً مفيداً للشروع في التفكير في أفضل طريقة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة دون النيل من الحقوق المكتسبة. وجرى التسليم، بصفة خاصة، بضرورة اشراك المنظمات غير الحكومية الوطنية والمتخصصة. وقدمت عدة اقتراحات تتعلق بإمكانية إنشاء فئات جديدة حسب الوظيفة والتخصص والعلاقة باللجان. وكان هناك احساس عام بضرورة تحسين اشترك المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأمم المتحدة، حتى وإن كان ذلك داخل إطار الفئات الحالية.

المسائل العملية

١٣ - وجه نداء عام لتحسين الترتيبات العملية لمسائل من قبيل نشر المعلومات المتعلقة بالاجتماعات على نطاق واسع وفي الوقت المناسب وتوزيع الوثائق وفتح باب المشاركة ووضع اجراءات واضحة وبسيطة وغير بيروقراطية تنظم اعتماد المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في اجتماعات الأمم المتحدة.

تمويل المنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان النامية وللبلدان المارة بمرحلة تحول

١٤ - كان هناك تسليم عام بضرورة التماس التمويل اللازم لمشاركة المنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان النامية وللبلدان المارة بمرحلة تحول في أنشطة الأمم المتحدة مشاركة مجدية.

الدعم المقدم من الأمانة العامة

١٥ - توافقت الآراء الى حد بعيد على ضرورة تعزيز الدعم المقدم من الأمانة العامة للعلاقات المتبادلة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأعرب في هذا الصدد عن تأييد واسع النطاق لفكرة تعزيز وحدة المنظمات غير الحكومية ودائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية وتحسين التنسيق بين الوحدات المعنية بالمنظمات غير الحكومية داخل الأمانة العامة.

— — — — —